المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : http://www.doi.org/10.63585/GFYJ7465
Volume 2 Issue 8
N:10 AUGUST 2026
ISSN : 3119-6411

موقع المنظومة التربوية في البرامج التنموية الجهوية بالمغرب

The position of the educational system in Morocco's regional development programs

الباحثة : وداد المرنيسي

طالبة باحثة في سلك الدكتوراه، أستاذة زائرة بكلية الحقوق، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.

الدكتورة : زبيدة نكاز

أستاذة التعليم العالي، مديرة مختبر الدراسات الرقمية والاستراتيجية والعلوم الإدارية والمالية،

كلية الحقوق، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب؛

ملخص:

راهن قطاع التربية والتكوين عند تنزيله لسياساته التربوية على ترسيخ الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي، وذلك من خلال اعتماد القطاع على آلية تدبير مزدوجة تجمع بين اللامركزية واللاتمركز الإداري منذ تنفيذ الميثاق الوطني للتربية والتكوين؛ غير أن تنزيل هذ الميثاق لم يحقق الأهداف المرجوة، إذ على الرغم من إحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وتمتيعها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري إلا أن الاختصاصات لم تنقل إليها فعليا من المركز.

ولتجاوز هذه الإشكالية، عمل قطاع التربية والتكوين عند تنزيل الرؤية الاستراتيجية لسنة 2015-2030 على تحقيق التقائية سياساته مع السياسات الترابية، وتطوير نظامه المؤسساتي- نقل الاختصاصات على المستوى الجهوي واعتماد التوظيف الجهوي-، والنهوض بمقومات الشراكة والتعاقدات مع الجماعات الترابية وتعزيز تمويلاته بهدف خدمة البرامج التنموية الجهوية لصالح المنظومة التربوية وتحقيق الحكامة الترابية التربوية بها تماشيا مع المستجدات القانونية والتنظيمية التي عرفتها الجماعات الترابية واللاتمركز الإداري.

الكلمات المفتاحية:

قطاع التربية والتكوين - الحكامة الترابية للمنظومة التربوية- البرامج التنموية الجهوية- السياسات التربوية- السياسات الترابية

Abstract

In implementing its educational policy, the education and training sector has prioritized the consolidation of advanced regionalization as a strategic choice—adopting a dual-track management approach that combines decentralization with administrative deconcentration—ever since the adoption of the National Charter for Education and Training. However, the implementation of this Charter has failed to achieve the desired objectives. Despite the establishment of Regional Academies for Education and Training and the granting of legal personality and financial and administrative autonomy to them, authority has not effectively been transferred from the central level to the regional level.

To overcome this challenge, and as part of implementing the 2015–2030 Strategic Vision, the education and training sector has worked to ensure the alignment of its educational policies with territorial policies. It has also sought to develop its institutional framework by devolving powers to the regional level, adopting regional recruitment practices, strengthening partnerships and agreements with local authorities, and increasing funding for regional development programs that support the education system and enhance territorial educational governance—all in line with recent legal and regulatory changes affecting territorial collectivities and the process of administrative decentralization.

Keywords:

Education and training sector – Territorial governance of the education system – Regional development programs – Education policies – Territorial policies

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : http://www.doi.org/10.63585/GFYJ7465
Volume 2 Issue 8
N:10 AUGUST 2026
ISSN : 3119-6411

مقدمة

أدى ظهور أسلوب اللامركزية إلى العمل نحو تقريب الإدارة من المواطنين وتمتيعهم بشكل متساو بكامل حقوقهم وعلى رأسها الصحة والتعليم، إذ أصبح دور الجماعات الترابية يأخذ أبعادا كبيرة مع التزايد الديموغرافي واحتياجات المجتمع المتزايدة، وخاصة على مستوى الجانب التعليمي والتربوي[1].

وقد نص الدستور المغربي 2011[2] في الفصل 31 صراحة على أن مسؤولية استفادة المواطنات والمواطنين من الحصول على تعليم عصري ذي جودة تتحملها الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، كما نص في فصله 137 على ضرورة مساهمة الجهات والجماعات الترابية الأخرى في تفعيل السياسة العامة للدولة وتعتبر السياسة التربوية أهم تجلياتها، إذ يعتبر قطاع التربية والتكوين من القطاعات المهمة في مجال التدبير الترابي مما جعل سياستها تعرف تغيرا كلما ألحت الضرورة إلى ذلك. كما نجد الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد حاول التركيز على دور الجماعات الترابية في ترسيخ الحكامة الترابية التربوية من خلال التأكيد عن الجهوية المتقدمة والعمل على تنزيل مبادئها على مستوى تدبيره القانوني والمؤسساتي، بالإضافة إلى المخطط الاستعجالي والرؤية الاستراتيجية الممتدة من 2015-2030، والتي أكدت بدورها عن أهمية تحقيق التناسق والتكامل بين السياسة التربوية والسياسة الترابية من خلال تنزيل برامج التنمية الجهوية تخدم التنمية الترابية من جهة، والحكامة الترابية للمنظومة التربوية من جهة أخرى، كونها وثيقة مرجعية لبرمجة المشاريع والأنشطة ذات الأولوية أو المزمع إنجازها بتراب الجهة بهدف تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة تهم على وجه الخصوص، تحسين جاذبية المجال الترابي للجهة وتقوية تنافسيته الاقتصادية[3]. **فكيف يمكن لبرامج التنمية الجهوية أن تحقق الحكامة الترابية للمنظومة التربوية؟**

وسيتم الإجابة عن هذه الإشكالية وفق المنهج التحليلي الاستنباطي مع اعتماد التقسيم التالي:

المبحث الأول: موقع المنظومة التربوية في مسلسل الجهوية المتقدمة

المبحث الثاني: أوجه تدخل البرامج التنموية الجهوية في مجال قطاع التربية والتكوين بين الكائن والممكن.

المبحث الأول: موقع المنظومة التربوية في مسلسل الجهوية المتقدمة

تعددت السياسات التربوية في المغرب منذ فجر الاستقلال، كونها كانت تمثل أهم مرتكزات سياسة الدولة وتوجهاتها الكبرى، الشيء الذي جعلها محور التغير والتجديد. ومع تطور التدبير الإداري وظهور الجهوية المتقدمة بالمغرب جعل المشرع المغربي من المنظومة التربوية حقلا حيويا لتنزيل مسلسل الجهوية المتقدمة وإرساء نظام اللامركزية واللاتمركز الإداري.

لذا سيتم الحديث خلال هذا المبحث عن ازدواجية التدبير لقطاع التربية والتكوين بين اللاتمركز واللامركزية في المطلب الأول ثم الحديث عن ترسيخ الجهوية المتقدمة بقطاع التربية والتكوين على ضوء الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 كمطلب ثاني.

---

1 - Instance Centrale de Prévention de la Corruption, OCDE, guide sur l'intégrité dans les marchés publics au Maroc, copyright OCDE 2019, p 2. Guide-integrite-dans-marches-publics-Maroc.pdf (oecd.org), consulté le 04/05/2024

2 -. تضخ الصفقات العمومية إلى جانب باقي الطلبيات العمومية الأخرى حوالي 194 مليار درهم سنوياً في الاقتصاد الوطني ، أي ما يعادل ميزانيات الاستثمار لكل من الدولة و الجماعات المحلية و المقاولات و المؤسسات العمومية، وهو ما يمثل 17,4 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018. رجع موقع اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال . www.cnea.ma أطلع عليه بتاريخ 16/03/2026 على الساعة 18h30.

3 - يونس أوحلو، دور الصفقات العمومية في انعاش الحياة الاقتصادية المحلية، مجلة مسالك، العدد 15-16، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، سنة 2011، ص.63

المطلب الأول: ازدواجية التدبير لقطاع التربية والتكوين بين اللاتمركز واللامركزية

اعتمد قطاع التربية والتكوين لمدة عقود على" المركزية واللاتمركز الإداري كأسلوب وحيد لتدبير قطاع التعليم، ظل فيه الوزير والمصالح المركزية يحتلان مكانة هامة ومحورية في تدبير القطاع، ونظرا لكون هذا الأسلوب له من المساوئ ما يجعل أمر مراجعته حتميا"[4].

وتكرسا لذلك، صدر الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي يعد دستور الإصلاح التربوي في سنوات الألفية الثالثة، ومشكاة يسترشد بها النظام التعليمي في المغرب الجديد.

وقد جاء هذا الميثاق ليساير المستجدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربية التي تعرفها البلاد، بعد مجموعة من الأزمات التربوية التي دفعت المغرب إلى ضرورة الأخذ بسياسة التقويم الهيكلي، مع منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، حيث نتج عن هذه السياسة ظهور تعليم هش وردئ؛ مما دفع الدولة إلى التفكير في وضع اصلاح تربوي شامل تشارك فيه لجنة من رجال المقاولة، والتعليم والادارة والمجتمع السياسي والمدني[5].

وقد دعا الميثاق الوطني للتربية والتكوين إلى اقرار اللامركزية واللاتمركز بالقطاع بهدف إحداث وحدات جهوية للتربية والتكوين تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي، تسمى: الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وهو ما يشكل خطوة هامة في مجال تدبير النظام التربوي[6].

وبالفعل تم التنصيص في ظل الميثاق على تفعيل مجموعة من الدعامات منها: الدعامة15، والتي ترتكز على اقرار اللامركزية واللاتمركز بقطاع التربية والتكوين[7] اعتبارا لضرورة ملاءمة التربية والتكوين للحاجات والظروف الجهوية والمحلية، ومن أجل التسهيل والترشيد والتسريع لمساطر تدبير العد المتزايد من التجهيزات الأساسية والعدد المتعاظم للمتعلمين والمؤطرين في قطاع التربية والتكوين[8].

---

4 - عزيز قسومي، جكامة الصفقات العمومية قراءة تحليلية في المستجدات والرهانات، مجلة مسارات، سنة 2019، ص 69.

5 - تشمل الطلبيات العمومية مختلف المشتريات العمومية التي تبرمها الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية مع الفاعلين الاقتصاديين في شكل عقود استثمار، على أساس تجاري، لمدة محددة، ولغرض الحصول على خدمات أو لوازم أو إنجاز أشغال.

6 - مجلس المستشارين، الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، جواب السيد رئيس الحكومة على سؤال " الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة، بتاريخ 18 يوليوز 2018، ص. 2

7 -يكرس هذا التوجه دستوريا الفصل 36 من دستور 2011، وهو يلزم السطات العمومية صراحة بالوقاية من انحرافات تدبير المال العام والصفقات، والزجر عنها ضمانا للشفافية وتكريسا لربط المسؤولية بالمحاسبة. حيث ينص هذا على ما يلي: "

يعاقب القانون على المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح، وعلى استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه، وكل مخالفة ذات طابع مالي.

على السلطات العمومية الوقاية، طبقا للقانون، من كل أشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية، وباستعمال الأموال الموجودة تحت تصرفها، وبإبرام الصفقات العمومية وتدبيرها، والزجر عن هذه الانحرافات.

يعاقب القانون على الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز، ووضغيات الاحتكار والهيمنة، وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية.

8 - الجريدة الرسمية عدد6399 بتاريخ 14 ذي الحجة 1436) 28 ديسمبر 2015(، ص 7883

كما دعت سلطات التربية والتكوين إلى التنسيق مع السلطات الأخرى بتسريع بلورة نهج اللامركزية واللاتمركز في هذا القطاع باعتبارها اختيارا حاسما واستراتيجيا، مسؤولية عاجلة، وذلك من خلال إعادة هيكلة نظام الأكاديميات وتوسيعها لتصبح سلطة جهوية للتربية والتكوين[9].

على هذا الأساس، تطلب تفعيل مضامين الميثاق الوطني إصدار مجموعة هامة من النصوص التشريعية والتنظيمية وفق للتوجهات المحددة في هذه الوثيقة المرجعية، وقد واكب هذا المجهود التشريعي اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لمصاحبة تجربة الأكاديميات الجهوية وإرساء هياكلها،[10] حيث تم العمل على[11]:

- ✓ **تكييف دور الإدارة المركزية وإعادة هياكلها:** وذلك من خلال مراجعة مهام واختصاصات الإدارة المركزية للوزارة لتضطلع بالدور القيادي في رسم المخططات الاستراتيجية وتحديد الاختيارات والتوجهات العامة، واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التوازن وتكافؤ الفرص بين الجهات وتتبع ومراقبة تدبير الشأن العام التربوي؛
- ✓ **إحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بمقتضى القانون رقم 07-00:** وتم أحداثها على شكل مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري خاضعة لوصاية الدولة، وقد أوكل المشرع لهذه الهيئات مهمة تطبيق السياسة التعليمية والتكوينية في مجموعة من المجالات التربوية التدبيرية والمالية والمادية كإعداد المخططات التنموية للأكاديمية والخرائط المدرسية الجهوية وتحديد العمليات السنوية للبناء والتوسيع والإصلاحات الكبرى، وإعداد سياسة للتكوين المستمر لفائدة الموظفين الإداريين والتربويين والقيام بمبادرات الشراكة وغيرها من الاختصاصات؛
- ✓ **الاحتفاظ بالهياكل اللاممركزة على المستوى الإقليمي**، حيث تم الاحتفاظ بها مع إدماجها كمصالح خارجية ضمن الهيكلة الخاصة للأكاديميات؛
- ✓ **ارساء تدبير جديد للشبكات المحلية للتربية والتكوين والمتمثلة في المؤسسات التعليمية:** ويشرف على كل شبكة محلية مكتب تسيير؛ يتكون من مديري المدارس والمؤسسات المرتبطة بها، وممثلين عن المدرسين وآباء وأولياء المتعلمين و عن الهيئات المهنية و المحلية[12]؛
- ✓ **ربط الشركات وتعبئة موارد التمويل وترشيد تدبيرها:** وقد أشار الميثاق إلى هذه النقطة في الدعامة 19 منه بهدف ترشيد الإنفاق التربوي والتزام الشفافية المطلقة، وإحداث نظام للحسابات الوطنية للتربية والتكوين تلتزم بمقتضاه سلطات التربية والتكوين بتضمين التقرير السنوي الذي ترفعه إلى البرلمان كشفا حسابيا يوضح وبدقة طبيعة التكاليف والموارد وكيفية استعمالها ومبرراتها ومقاييس مردوديتها، بالإضافة إلى التركيز على تنويع موارد التمويل من خلال إسهام الفاعلين والشركاء من دولة والجماعات الترابية والمقاولات العائلات الميسورة لتعميم التعليم الجيد[13].

ومن هذه الزاوية أصبحت المنظومة التربوية تتوفر على ترسانة من النصوص التشريعية والتنظيمية تغطي مجموع مجالات التربية والتكوين، ولاسيما إعادة تنظيم وتحديد اختصاصات الإدارة المركزية، وإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية

---

9 - تم تنصيب اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية بتاريخ 19 يناير 2018.

10 - راجع المواد من 3 إلى 6 المرسوم رقم 2.14.867 المتعلق باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه، سالف الذكر.

11 - راجع المادة 9 من المرسوم رقم 2.14.867 سالف الذكر.

12 - عادل أرجدال، سلطات اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية في معالجة الشكايات والطلبيات الواردة عليها، مجلة المرصد المغربي للإدارة العمومية، عدد 22، مارس 2021، ص: 23.

13 - أمين بوخرسة، مساهمة اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية في شفافية صفقات الجماعات الترابية، مجلة الحقوق، سلسلة الفقه الإداري، 2021، ص : 18.

والتكوين في شكل مؤسسات عمومية ذات استقلال مالي وإداري ومادي، وإرساء هياكلها، وتحديد النظام الأساسي لمؤسسات التربية والتعليم العمومي، فضلا عن النصوص التنظيمية المؤطرة للدراسة والامتحانات المدرسية. وقد مكن إحداث المجالس الإدارية للأكاديميات، كآليات لتدبير الشأن التربوية على المستوى الجهوي متمتعة بجميع السلط والصلاحيات، من جهة، ومجالس تدبير المؤسسات التعليمية، من جهة أخرى، من تكريس نهج الإشراك والتشاور، وجعل قضية التعليم ضمن الاهتمامات الجهوية، وتجسيد سياسة القرب في تدبير المنظومة التربوية على مستوى الجهة والإقليم والمؤسسة التعليمية[14].

ومن هذ المنطلق يكون قطاع التربية والتكوين قد أسس لحقبة جديدة تتم من خلال المزاوجة بين أسلوب اللامركزية واللاتمركز الإداري في خطوة كبيرة تستهدف الارتقاء بالمنظومة التربوية وتجويدها، لكن هذه التجربة بالرغم من أهميتها إلا أنها بقيت ناقصة بسبب عدم نقل الاختصاصات من المركز إلى المستوى الجهوي، أي نقل الاختصاصات من الوزارة إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين باعتبارها مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري.

كما أن اللامركزية السائدة بالمغرب أنذاك والتي أعطت للجهات مهمة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "بقيت بعيدة كل البعد عن الجهوية المتقدمة، بسبب افتقارها لأبرز مقاومات المعترف بها للامركزية الإقليمية في استقلالها عن الإدارة المركزية، وبسبب من خضوعها للمصادقات (القبلية والبعدية) لما يعرف بسلطة الوصاية (.....) وقد أثر ذلك، بشكل سلبي، على التجربة الجهوية المغربية وعلى فعاليتها؛ مما جعلها موضع اعتراض سياسي ونقد قانوني، ومما حتم على الدولة التعامل مع هذا النقد والاعتراض بجدية(...) في إطار سياسة الإصلاحات الهيكلية الكبرى للدولة والمؤسسات وللمنظومة الإدارية"[15]

المطلب الثاني: ترسيخ الجهوية المتقدمة بقطاع التربية والتكوين على ضوء الرؤية الاستراتيجية2015-2030

انسجاما مع مقتضيات الدستور المغربي الجديد 2011، نص هذا الدستور على إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها (الفصل 13)، كما نص في الفصل 136 على أن التنظيم الجهوي الترابي يرتكز على مبادئ التدبير الحر وعلى التعاون والتضامن؛ ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهماتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

غير أن الأدبيات الحديثة في التنمية التي تؤكد على أهمية اضطلاع الفعاليات المحلية والجهوية-على اختلاف مجال نشاطها- بالمساهمة في تشخيص مختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والبحث عن حلول لها، وبحكم مركزية المسألة التربوية في أي اقلاع تنموي، فإن تدبيرها من خلال مقاربة جهوية متقدمة، من شأنه العمل على تجاوز بعض الصعوبات التي تطرحها هذه المسألة، وبالتالي إعطاء زخم جديد للسياسات المجالية[16].

14 - Secrétariat Général du Gouvernement, charte d'ethnique de la commission nationale de la commande publiques, p. 2

15 - كشف المجلس الأعلى للحسابات، في تقريره السنوي، برسم سنة 2018، عن جانب من الفساد المالي الذي ينخر جسم الجماعات الترابية، حيث وقف على حقائق تتعلق بطريقة تدبير الصفقات العمومية التي شابتها عدة اختلالات. راجع تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2018، منشور بالموقع الإلكتروني: https://www.courdescomptes.ma/ar/publication.

16- تتضمن التعليمات والمناهج الواجب اتباعها، قصد تحسين تدبير الطلبيات العمومية وترشيدها، كما تتضمن القواعد المتعلقة بالممارسات الجيدة في هذا المجال.

في هذا السياق بادر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في إطار ترسيخ الجهوية المتقدمة وفق ما جاء به دستور المملكة لسنة 2011 إلى بلورة استراتيجيه جديدة للإصلاح التربوي في أفق تحقيق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة للجميع والارتقاء بالفرد والمجتمع مركزة على ضرورة تقاسم أعباء لتمويل التعليم خاصة مع الجماعات الترابية[17].

هذا الإصلاح الجديد لم يتنكر للإصلاح السابق، بل بنى عليه، وجعله من المرجعيات التي تتأسس عليها الرؤية؛ حيث ورد في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح: أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين لا يزال يمثل الإطار المرجعي للإصلاح، مع ما يقتضيه من ملاءمات وتطوير، تهم بالأساس: إلزامية التعليم الأولي، الإنصاف، الهندسة اللغوية، المهننة ومهن التربية والتكوين، ربط التكوين المهني بالتعليم المدرسي، التربية على القيم والسلوك المدني، النموذج البيداغوجي، الحكامة الجيدة، مدرسية الاندماج الفردي والارتقاء المجتمعي، الاقتصاد ومجتمع المعرفة، الريادة الناجعة للتغيير، والتعلم مدى الحياة[18].

لقد تم التركيز خلال الرافعة الأولى عن الرؤية الاستراتيجية على التفعيل الناجع لمشاركة الجماعات الترابية في النهوض بالمدرسة، وذلك بالتنصيص على مساهمتها في مجهود التعميم المنصف في القانون المنظم لها مع تخصيص التمويل اللازم لذلك[19]، وتوفير الفضاءات الملائمة للتمدرس في الأوساط القروية والمناطق ذات الخصاص في إطار شراكة تعاقدية مع هذه الجماعات الترابية والقطاع الخاص لتحقيق التمييز الإيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية، كما هو مذكور في الرافعة الثالثة من الرؤية.

غير أن الرؤية الاستراتيجية قد ركزت بشكل واضح في الرافعة 15 منها على آليات ترسيخ الجهوية المتقدمة في تحقيق الحكامة على مستوى قطاع التربية والتكوين والتي تتمثل في[20]:

- **تحديد واضح للسلط والأدوار والمهام وكيفية توزيعها،** وذلك عبر إسناد مسؤولية تدبير المنظومة لبنيات التدبير على المستوى الترابي، عبر تفويض الاختصاصات في إطار الاستقلالية والتعاقد والمحاسبة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات ومنها مؤسسات التعليم العالي التابعة لها، والقطاع الخاص في إطار تعاقدي واضح؛
- **استكمال تفعيل اللامركزية واللاتمركز** من خلال التحيين القانوني والمؤسساتي، ودعم استقلالية بنيات التدبير وتأهيلها للقيام بأدوارها بالإضافة إلى تقوية صلاحياتها وتفعيلها إعمالا لمبدأ إقرار القرب؛

كما تجدر الإشارة إلى أن أهمية الشراكة والتعاقد في مجال التربية والتكوين، حيث أكدت عليها الرؤية الاستراتيجية في نفس الرافعة على الجماعات الترابية؛ إذ أشارت إلى ضرورة مراجعة القوانين المؤطرة لأدوار الجهات والجماعات الترابية في

17- كيفما كان نوعها ولاسيما ذات الصبغة القانونية.

18- نجد في تونس جهازا يسمى هيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية يتولى مهمة متابعة احترام المبادئ الأساسية في الصفقات العمومية المتمثلة في المنافسة وحرية المشاركة والمساواة أمام الطلب العمومي وشفافية الإجراءات ونزاهتها. يعهد إليها دراسة العرائض التي يقدمها كل من له مصلحة في إجراءات إبرام وإسناد وتنفيذ الصفقات العمومية، وملاحق الصفقات التي تؤدي إلى الترفيع في المبلغ الإجمالي للصفقة بنسبة خمسين بالمائة (50 %) أو أكثر دون اعتبار الزيادات الناتجة عن مراجعة الأسعار أو عن التغييرات في قيمة العملة عند الاقتضاء، وإحالات مراقبي الدولة ومراقبي المصاريف العمومية بخصوص الحالات التّي لا يستجيب فيها الإسناد إلى المبادئ والقواعد المنصوص عليها بهذا الأمر، والمعطيات المتعلقة بإبرام الصفقات التي من شأنها أن تمس بالعناصر التي تم اعتبارها عند إسناد الصفقة، وكذا كل ملف ترى الهيئة ضرورة دراسته لسبب من الأسباب متصلة بإجراءات إبرام وإسناد وتنفيذ الصفقات العمومية. تبلغ هذه الهيئة رأيها إلى رئيس الحكومة وإلى رؤساء الهياكل العمومية المعنية ووزارات الإشراف ولجنة مراقبة الصفقات ذات النظر. وتجتمع هيئة المتابعة والمراجعة بحضور أغلبية الأعضاء وتتخذ مقرراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، كما تتولى نشر آرائها بصفة دورية على الموقع الإلكتروني الخاص بالصفقات العمومية. ويكتسي رأيها قوة القرار بالنسبة لجميع الأطراف. للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، راجع موقع الهيئة العليا للطلب العمومي. http://newv2.marchespublics.gov.tn/

19 - ج.ر عدد 6778 بتاريخ 10 رمضان 1440) 16 ماي 2019(ص 2700.

20 - رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية رقم 08/2022 بتاريخ 08 فبراير 2022 بشأن وجود بنود تمييزية وشروط غير متناسبة مع موضوع طلب العروض.

إرساء آليات للشراكة والتمويل والتكامل المنتظمتين بين التعليم والتكوين الخصوصي والعمومي، تعتمد على وضع محددات التكامل بينهما.

وفي نفس السياق تم إصدار مجموعة من النصوص التشريعية لإتمام هذا الورش والتأكيد عليه:

- القوانين التنظيمية المؤطرة للجماعات الترابية[21]؛
- الميثاق الوطني للاتمركز الاداري[22]؛
- الأنظمة الأساسية للأكاديميات الجهوية التي جاءت بالتوظيف الجهوي تدعيما للجهوية المتقدمة[23]؛
- القرار الوزاري رقم 18-460[24] يتعلق بتفويض بعض اختصاصات للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمتعلقة بالموارد البشرية المنتمية إلى الهيئات التعليمية والادارية والتقنية العاملة بالمصالح الادارية للأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية التابعة لها، وكذا المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، ومؤسسات التربية والتعليم العمومي، وذلك فيما يخص التعيين وحركية الموظفين، ترسيم الموظفين غير أطر هيئة التدريس، التعيين أو الإعفاء عن المهام وغيرها[25]؛

وأمام هذا الخيار الاستراتيجي عملت الجماعات الترابية لمواكبة مستجدات تدبير المنظومة التربوية والتدخل لمعالجة الإشكالات التي تعيق العملية التعليمية على المستوى الترابي من خلال التنصيص على ترسانة قانونية مهمة تؤطر سياسة اللاتمركز واللامركزية، وتسعى لتحقيق الالتقائية بالسياسات العمومية.

وبالفعل قد جاء الميثاق الوطني للاتمركز الإداري الذي نص على أن تقوم السلطات الحكومية بإعداد تصاميم مديرية للاتمركز الإداري خاصة بمصالحها اللاممركزة، طبقا للمادتين 21 و22 من المرسوم تحدد من خلال الاختصاصات ذات الطابع التقريري، والتي يمكن أن تكون موضوع تفويض، والموارد البشرية الكافية، والأهداف المراد تحقيقها ومؤشرات قياس نجاعة أدائها والبرمجة الزمنية والمتعلقة بها بتنفيذ مضامينه[26].

كما تم إصدار القوانين التنظيمية للجماعات الترابية لكل من الجهة والعمالات والأقاليم والجماعات تحدد اختصاصاتها الذاتية والمشتركة والمنقولة، حيث جعلت من الجهة إطارا أمثلا لبلورة السياسات العمومية الترابية، لهذا كان من الضروري تحديد استراتيجية للتنمية الجهوية تكون قادرة على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والآنية والمستقبلية خصوصا في مجال التربية والتكوين عبر إجراءات ذات طابع محلي وجهوي، ومن هذا المنوال تم اعتماد البرامج التنموية الجهوية

---

21 - كريم لحرش، مستجدات المرسوم الجديد للصفقات العمومية، مطبعة طوب بريس الرباط، الطبعة الأولى، 2014 ، ص: 135

22 - أمين بوخرسة، مساهمة اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية في شفافية صفقات الجماعات الترابية، منشورات مجلة العلوم القانونية، سلسلة البحث الأكاديمي، 2019، ص: 18.

23 - حفيظ مخلول، حجوج ، حدود اصلاح نظام الصفقات العمومية وفقا لمرسوم 20 مارس 2013، مطبعة دار النشر المعرفة، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2017،ص. 86.

24 - منية بنلمليح، "المنازعات العقدية في القانون الإداري المغربي بين الحلول القضائية والحلول البديلة"، مشورات المجلية المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 123، سنة 2018 ، ص 95.

25 - إن المرسوم المنظم لعمل اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية قد حدد الأطراف التي يحق لها اللجوء إلى اللجنة الوطنية في كل من الإدارات العمومية والمتنافسين وأصحاب الطلبيات.

26 - أسامة صليح، اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية بين تضييق نطاق الشكايات ومحدودية النفوذ، مقالة منشورة بالموقع الالكتروني: www.droitetentreprise.com. Consulté le 14/02/2026 a 15h30.

لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية لضمان التكامل بين السياسات العمومية مجاليا وقطاعيا وعلى رأسها المشاريع المتعلقة بقطاع التربية والتكوين.

المبحث الثاني: أوجه تدخل البرامج التنموية الجهوية في مجال قطاع التربية والتكوين بين الكائن والممكن

تعتبر البرامج التنموية الجهوية آلية أساسية لتحقيق التنمية الجهوية عبر تنزيل برامج يتم تصورها وإعدادها انطلاقا من الحاجيات التي يتم تحديدها انطلاقا من الواقع وفق منهجية تشاركية لضمان الالتقائية والتكامل بين السياسات العمومية بشكل عام وبين السياسات الترابية والسياسات التربوية بشكل خاص، لذا سيتم الحديث خلال المطلب الأول عن التأطير القانوني لإدماج قطاع التربية والتكوين بالبرامج التنمية الجهوية والانتقال للحديث عن آليات تحقيق هذه البرامج للحكامة الترابية للمنظومة التربوية بين الواقع والمأمول

المطلب الأول: التأطير القانوني لتدخل البرامج التنمية الجهوية في مجال التعليم

يعد بناء رؤية ومشروع التنمية الجهوية، رهانا رئيسيا بالنسبة للجهة، فهو فرصة لتأكيد مؤسسة الجهة باعتبارها فاعلا أساسيا في مجال التنمية الجهوية، وضروريا اعتبارا ل:

-"حاجة الجهة إلى تعزيز قدراتها في بناء تنظيم جهوي متجانس والدفاع عنه عبر تعبئة الفاعلين الجهويين؛

-باعتبارها رائدة في مجال التهيئة والتنمية الجهوية، يتعين على الجهة العمل مع شركائها الترابيين الفاعلين في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، على صياغة إطار مرجعي متجانس يتضمن تنمية مستدامة ومتضامنة ودامجة؛

-يتعين على الجهة ضمان الترابط والتجانس بين التوجهات والسياسات المعتمدة على الصعيد الوطني وبين استراتيجيات التنمية التي تم اعدادها على الصعيد الجهوي؛

-حاجة الجهة إلى إطار للتجانس وآلية تفاوض لإرساء تعاقدات مع الدولة ومع الجماعات الترابية الأخرى"[27].

هذا الأمر دفع القانون التنظيمي للجهات ينص على آليتين مرتبطتين بالتخطيط الترابي الاستراتيجي والبرمجة، إذ يتعين على الجهة من خلالهما وضع رؤية للتنمية والتهيئة وإعداد برنامج العمل، حيث يتعلق الأمر ب:

-التصميم الجهوي لإعداد التراب؛

-برنامج التنمية الجهوية[28] .

ويعتبر هذا الأخير وثيقة مرجعية لبرمجة المشاريع والأنشطة المتعلقة باختصاصات الجهة. ويتم إعداده خلال السنة الأولى من انتداب مجلس الجهة. يحدد بالنسبة لستة سنوات الأولى، عمليات التنمية التي تعتزم الجهة إنجازها في مجالها الترابي مع مراعاة الوسائل المالية للجهة أو تلك التي يمكن تعبئتها إضافة إلى الالتزامات المتفق عليها بين الجهة والجماعات الأخرى وهيئاتها وكذا المقاولات العمومية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية للجهة[29].

وقد أطر المشرع المغربي برنامج التنمية الجهوية دستوريا من خلال مجموعة من الفصول 137-138-139 إلا أنه أكد بشكل صريح في الفصل 143على أن الجهة تتبوأ بالنسبة للجماعات الأخرى، مكانة الصدارة في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، في نطاق احترام الاختصاصات الذاتية لهذه الجماعات.

27 - عادل أرجدال، سلطات اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية في معالجة الشكايات والطلبيات الواردة عليها، مرجع سابق،.ص 21.

28 نفس المرجع أعلاه، ص 22.-

29 - نفس المرجع أعلاه، ص: 24.

كما أن تم تأطيرها من خلال القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والمراسيم التطبيقية كمرسوم رقم 2.16.299 المتعلق بتحديد مسطرة لإعداد برنامج التنمية الجهوية وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده، ومرسوم رقم 2.16.305 المتعلق بتحديد مسطرة وآجال إعداد البرمجة الممتدة على ثلاث سنوات الخاصة بميزانية الجهة.

غير أنه تناط للجهات حسب المادة 80 من القانون التنظيمي رقم111-14[30] مهام النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة وذلك بتنظيمها وتنسيقها وتتبعها مع مراعاة السياسات والاستراتيجيات العامة والقطاعية للدولة في هذه المجالات. ولهذه الغاية تمارس الجهة اختصاصات ذاتية في مجال التنمية الجهوية كإعداد وتتبع تنفيذ البرامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب، كما تمارس اختصاصات مشتركة بينها وبين الدولة في عدة مجالات كالتنمية الاقتصادية والتنمية القروية والتنمية الاجتماعية والبيئية والثقافية والسياحة، إذ تمارسها بشكل تعاقدي إما بمبادرة من الدولة أو بطلب من الجهة.

كما للجهة اختصاصات منقولة تحدد اعتمادا على مبدأ التفريع لأجل النهوض بالتنمية المستدامة والمندمجة، وتشمل هذه المجالات: بصفة خاصة:

- التجهيزات والبنية التحتية ذات البعد الجهوي؛
- الصناعة؛
- التجارة؛
- الثقافة؛
- الطاقة والماء والبيئة؛
- الصحة؛
- التعليم؛
- الرياضة.

وللإشارة تمارس العمالة أو الإقليم أيضا اختصاصات ذاتية بموجب المادة 79 من القانون المنظم14 – 112[31] داخل نفوذها الترابي من ضمنها: النقل المدرسي في المجال القروي وتشخيص الحاجيات في مجالات الصحة والسكن والتعليم، في حين تمارس في إطار اختصاصاتها المشتركة حسب المادة 86- وهي الاختصاصات التي تمارسها العمالة أو الإقليم والدولة بشكل تعاقدي إما بمبادرة من الدولة أو بطلب من العمالة أو الإقليم-الآتي ذكره:

- تأهيل العالم القروي في ميادين الصحة والتكوين والبنيات التحتية والتجهيزات؛
- التأهيل الاجتماعي في الميادين التربوية والصحية والاجتماعية والرياضية.

30 - ظهرت سلطة ضبط الصفقات العمومية في النظام الإداري حديثا تماشيا مع التحولات الاقتصادية التي ظهرت من خلال تبني الدولة لسياسة الاقتصاد الحر بدل من النظام الاقتصادي الموجه، وهي هيئة غير قضائية منحها القانون مهمة ضبط قطاع الصفقات العمومية حيث تقوم بممارسة وظائفها دون أن تكون خاضعة لتأثير الحكومة. للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، يراجع: بن جيلالي عبد الرحمن، انتفاء استقلالية ونجاعة سلطة ضبط الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام في الجزائر) قراءة في نص المادة 213 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، السنة 2019.

31 - نموشي حبيبة، سلطات ضبط الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام، مجلة البحوث والعقود وقانون الأعمال، العدد الرابع، جوان 2018، ص 79.

بالإضافة إلى العمالات والأقاليم يمكن القول على أن الجماعات بدورها تتدخل في مجال التربية والتعليم، حيث أن حسب المادتين87و88 من القانون رقم 113-14 [32] المتعلق بالجماعات أن الجماعات في إطار اختصاصاتها المشتركة تساهم بشكل مشترك مع الدولة بشكل تعاقدي إما بمبادرة من الدولة أو بطلب من الجماعة في:

- إحداث دور الحضانة ورياض الأطفال؛
- إحداث المراكز الاجتماعية للإيواء؛
- إحداث المكتبات الجماعية؛
- صيانة مدارس التعليم الأساس.

يتضح إذن مما سبق أن المشرع أعطى للجماعات الترابية اختصاصات كبيرة وعزز أدوارها من أجل المساهمة في تعميم التمدرس وكذا في تعبئة الوسائل والإمكانات الكفيلة بتوفير الحاجات الأساسية المرتبطة بالبنيات والتجهيزات المدرسية وخصوصا بالوسط القروي والمناطق شبه الحضرية. وقد تبلورت في السنوات الأخيرة صيغ جديدة لشراكة مؤسساتية، بين قطاعي التربية والتكوين والجماعات الترابية وجعل البرامج التنمية الجهوية أداة لتحقيق التكامل بين توجهات المنظومة التربوية وتطلعات الجماعات الترابية في تحقيق العدالة المجالية والحكامة الترابية التربوية بهدف تمكين كل المواطنين من حقهم في التعليم.

المطلب الثاني: آليات تحقيق البرامج التنمية الجهوية للحكامة الترابية للمنظومة التربوية بين الكائن والممكن

يتطلب تحقيق الحكامة الترابية للمنظومة التربوية وفق ما جاء في الرؤية الاستراتيجية لسنة 2015-2030 التركيز على:

- **التقائية السياسات العمومية والبرامج العمومية:** وذلك من خلال تطوير سياسة عمومية منسجمة تجعل المدرسة في صلب اهتماماتها تقوم على بلورة المخططات على شكل مشاريع قابلة للتنفيذ وبلورة استراتيجيات للحد من الفوارق، سواء المجالية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها [33]؛
- **إرساء نظام للحكامة الترابية للمنظومة في أفق الجهوية المتقدمة:** وذلك هن طريق تحديد واضح للسلط والأدوار والمهام وكيفية توزيعها على كل المستويات ولاسيما اسناد مسؤولية تدبير منظومة التربية والتكوين لبنيات التدبير على المستوى الترابي، بالإضافة إلى استكمال اللامركزية واللاتمركز من خلال تحيين الإطار القانوني والمؤسساتي في اتجاه منح المزيد من الاستقلالية لبنيات التدبير على المستوى الترابي من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تقوية وتفعيل صلاحيات بنيات التدبير لمبدأ قرار القرب [34]؛
- **النهوض بمقومات الشراكة والأطراف المعنية في إطار تعاقدي:** وذلك عن طريق تعزيز آليات التعاقد بين الدولة ومؤسسات التربية والتكوين وباقي الأطراف من خلال مأسسة قواعد الشراكة بين الفاعل الاقتصادي ومؤسسات التربية

32 - تجدر الإشارة إلى أن النص التنظيمي المنظم لهذه الهيئة لم يصدر بعد.

33 - وعلى سبيل المقارنة، راجع المرسوم رقم 084-2022 صادر بتاريخ 08 يونيو 2022، يتضمن تنظيم وسير عمل اللجنة الوطنية لرقابة الصفقات العمومية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجريدة الرسمية عدد 1511 مكرر بتاريخ 15 يونيو 2022.

34 - فارح سالم، شيماء لعليلي، سلطة ضبط الصفقات العمومية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الصديق بن يحيى- جيجل- الجزائر، السنة الجامعية 2021/2022، ص: 48.

والتكوين لضمان التفاعل الإيجابي بينهما، ووضع برامج تعاقدية بين الدولة ومؤسساتها على المستويات الترابية مع ضمان مشاركة ناجعة للجهات والجماعات الترابية للنهوض بالمدرسة[35].

- **تطوير النظام المؤسساتي لقيادة المنظومة وتقييمها وضمان جودتها:** عن طريق إرساء منظومة وطنية مندمجة لمعلومات التربية والتكوين والبحث العلمي، وتقوية آليات القيادة المبنية على تنمية البحث حول المدرسة والمعطيات المتصلة بها وتحليلها لتحسين اتخاذ القرار، بالإضافة إلى إرساء آليات لرصد وتعميم الممارسات الجيدة لبناء تراكم إيجابي في المدرسة، وتعزيز آليات التتبع والتقييم والافتحاص وتعميمها على كل المستويات[36].
- **تمويل المنظومة التربوية:** وذلك من خلال رصد التمويل اللازم وموصلة الدولة لمجهود الرفع المستمر من الغلاف المالي المخصص لتمويل المدرسة وتقويتها من جهة، ومن جهة أخرى اعتماد برمجة متعددة السنوات للميزانية المخصصة لتمويل المنظومة واعتماد التمييز الإيجابي من حيث التمويل لتأهيل التعليم بالوسط القروي وتشجيع إنشاء المدارس الجماعاتية، للحد من الفوارق الترابية، وتحقيق المساواة بين الجنسين[37].

ضمن هذا المنحى، تعمل البرامج التنمية الجهوية لتحقيق التناسق بين السياسات العمومية الترابية والسياسة التربوية، من خلال برمجة مشاريع وأنشطة ذات الأولوية محليا إقليميا وجهويا تخدم بشكل عام التنمية المندمجة والمستدامة وبشكل خاص قطاع التعليم وتساهم في توفير التمويل الضروري لتنزيلها بشكل تشاركي مع القطاعات الحكومية مع احترام اختصاصات كل الجهات المسؤولة، إذ إن تحقيق هذا البرنامج للتنمية الجهوية الترابية يتطلب بالأساس:

-التعاقد كآلية بين الدولة والجهة في ممارسة الاختصاصات المشتركة لتحقيق التنمية؛

-التعاون كآلية لتحقيق التنمية الترابية والجهوية؛

-تعزيز الديمقراطية المحلية[38].

وفي هذا الإطار يمكن التقرب من أدوار البرامج التنمية الجهوية في مجال التعليم من خلال تقديم نموذج للبرنامج التنمية الجهوية لجهة الدار البيضاء- سطات ولجهة فاس –مكناس.

ففيما يخص برنامج التنمية الجهوية لجهة الدار البيضاء- السطات قد حدد عشر تحديات وطموحات المزمع إنجازها خلال الفترة بين 2022-2027 والتي تتمثل في[39]:

- تقوية الدور الريادي للجهة كقاطرة للتنمية الاقتصادية الوطنية؛

---

35 -خدايش ليلى، سويلم عتيقة، الرقابة الخارجية على الصفقات العمومية، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2022/2023، ص: 74.

36 -عبان حسام الدين، سلطة ضبط الصفقات العمومية في القانون الجزائري، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام المعمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962 ، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2020/2021، ص: 128

37 يعرف الاقتصاد الاخضر بأنه "نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم اساسه على المعرفة الاقتصادية البيئية والتي تهدف الى معالجه العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الانسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الانسانية على التغيير المناخي والاحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف باقتصاد الاسود والذي اساسه يقوم عن استخدام الوقود الاحفوري مثل الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي"

ويعرف ايضا بأنه" اقتصاد يؤدي الى تحسين حالة الرفاه البشري والانصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئة".

هناك من يعرف الاقتصاد الاخضر بأنه:" نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعيه حياه الانسان على المدى الطويل دون ان تتعرض الاجيال القادمة الى مخاطر بيئية او ندره ايكولوجية خطيرة".

38 Ministère de la Transition Énergétique (Maroc), Stratégie nationale de développement durable, 2017, p. 34.

39 Ministère de la Transition Énergétique (Maroc), Stratégie nationale de développement durable, 2017, p. 34.

- استعداد الجهة للصمود في وجه التحولات المناخية وتعزيز قدرتها على التكيف البيئي وتلبية حاجياتها من الماء؛
- تنمية وإنعاش الدور المحوري للدار البيضاء كقطب دولي؛
- توفير أسس مستقبل أفضل للشباب؛
- دعم التمكين الاقتصادي للنساء؛
- الحد من العراقيل التي تحول دون تنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة وحاملي المشاريع؛
- إبراز طبقة متوسطة قروية؛
- تسريع الانتقال والإدماج الرقمي على مستوى تراب الجهة؛
- تطوير العرض الجهوي لتنقل مستدام وفي التناول؛
- تحسين الجاذبية السوسيو اقتصادية للحياة المحلية.

وسيكلفها أمر إنجاز 51 برنامجا و مشروعا بميزانية 47.2 مليار درهم يتحدد تمويل الجهة في 12.6 مليار درهم كما هو مبين في الرسم التخطيطي أسفله:

مصدر: برنامج التنمية الجهوية لجهة الدار البيضاء-السطات لسنة 2022-2027

وقد حدد برنامج التنمية الجهوية لجهة الدار البيضاء –السطات خلال محور الأول المتعلق بالحياة المحلية في مجمله20 برنامجا ومشاريع خصص منها خمس مشاريع متعلقة بقطاع التربية والتكوين وميزانيتها الإجمالية وحصة الجهة في ذلك كالآتي ذكره:

المحور 1: الحياة المحلية (2/1)
20 برنامج و 3 مشاريع

البرنامج او المشروع المهيكل	الميزانية الإجمالية	حصة الجهة
دعم برنامج تزويد المجال القروي بالماء الصالح للشرب من خلال الربط الفردي	1 209,81	280,4
برنامج ربط المراكز القروية والوسط الحضري بشبكة الصرف الصحي العمومي	400	158,2
تنشيط 18 فضاء ثقافيا للقرب من أجل تكوين وإدماج الشباب في سوق الشغل وتنظيم أنشطة القرب	325	75
برنامج تأهيل المراكز الصاعدة	941	290
تنمية السياحة البيئية والسياحة بالسدود	263	120
دعم برنامج إعادة تأهيل الأسواق والمجازر	520	162
إنشاء صندوق استثمار جهوي	300	300
برنامج تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (1) و(2)	349	174
برنامج تطوير الصناعة التقليدية	37	14
تنظيم حملات توعية حول التربية المدنية لصالح مواطنات الجهة	50	50
برنامج رقمنة الجماعات الترابية	100	40
برنامج تغطية المناطق البيضاء	غير مدرج في الميزانية	

المحور 1: الحياة المحلية (2/2)
20 برنامج و 3 مشاريع

البرنامج او المشروع المهيكل	الميزانية الإجمالية	حصة الجهة
تأهيل وتجهيز مدارس الفرصة الثانية من الجيل الجديد	39	9
إحداث مدارس جماعاتية، وتوفير حافلات للنقل المدرسي بالوسط القروي	235	81
برنامج المدرسة الإلكترونية : تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم -e-madrassa»	460	378
دعم برنامج تعميم التعليم الأولي بالجهة	1 067	32
الارتقاء بالبنية المادية للمؤسسات التعليمية وتحسين جمالية فضاءاتها	1 209	6,8
إنشاء مركز جهوي للتدريب وبناء القدرات في مهن الإسعافات الأولية	100	65
دعم توفير الرعاية الصحية - معدات الطوارئ	13,8	11,8
برنامج التنمية الحضرية	750	308
برنامج دعم للشركات الصغيرة جدًا وحاملي المشاريع	60	48
برنامج تكوين و ادماج النساء	115	50
تطوير عرض رياضة للقرب	474	193
مجموع المحور 1	9.017,61	2.846,2

مصدر: برنامج التنمية الجهوية لجهة الدار البيضاء-السطات 2022-2027

كما تجدر الإشارة أن برنامج التنمية الجهوية للجهة الدار البيضاء أولى اهتماما بالبحث العلمي والابتكار، حيث حدد خلال المحور3 المتعلق بقاطرة للتنمية الاقتصادية الوطنية برنامجا يتعلق بتطوير البحث والابتكار بشراكة مع الجامعات بميزانية 57 مليار درهما كلها من تمويل الجهة[40].

أما في ما يخص جهة فاس – مكناس لم يتم اتمام برنامج التنمية الجهوية 2022-2027، إلا أن تقرير المرحلة الأولى الخاص بالتشخيص الترابي المتعلق باعداد برنامج التنمية الجهوية لجهة فاس-مكناس 2022-2027، قد شخص الوضعية الراهنة التي تواجه الجهة على عدة مستويات وعلى رأسها التعليم، كما رصد الإنجازات الفعلية المنجزة والتي في طور الإنجاز على مستوى هذا القطاع.

ففي إطار العقد البرنامج بين الدولة والجهة 2020-2022 الذي لا تندرج من اختصاصات الجهة إلا أنها شاركت بنسبة معينة في ميزانيتها حسب ما يلي[41]:

40 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (المغرب)، الاقتصاد الأخضر: فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل، 2012، ص: 7.

41 نفس المرجع، ص: 7.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : http://www.doi.org/10.63585/GFYJ7465
Volume 2 Issue 8
N:10 AUGUST 2026
ISSN : 3119-6411

مبيان: توزيع التزامات الجهة في إطار العقد برنامج 2020-2022 حسب القطاع بمليون درهم وب%

مصدر: اعداد برنامج التنمية الجهوية لجهة فاس-مكناس 2022-2027، تقرير المرحلة الأولى: التشخيص الترابي

وعليه، فإن الميزانية المخصصة للتعليم العالي من طرف الجهة تمثل في (270 مليون درهم) وتهم إنجاز مشاريع خاصة بإحداث وتوسيع المدارس والجامعات المتواجدة في الجهة كإحداث المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالحاجب، وتوسيع الكلية متعددة التخصصات بتازة وكذا تهيئة الأحياء الجامعية[42].

وعلى مستوى التعليم الأولي؛ يتم تنفيذ برنامج لتعميم التعليم الأولي يغطي جميع أقاليم وعمالات الجهة ويخصص ميزانية قدرها 780 مليون درهم بمساهمة من الجهة بقيمة 194 مليون درهم[43].

مبيان توضيحي: توزيع الميزانية المخصصة لبرنامج تعميم التعليم الأولي حسب الأقاليم وعمالات الجهة[44]

مصدر: اعداد برنامج التنمية الجهوية لجهة فاس-مكناس 2022-2027، تقرير المرحلة الأولى: التشخيص الترابي

كما تم العمل تعزيز البنية التحتية للمدارس و تطوير العرض المدرسي حسب ما هو معروض في البيان التوضيحي:

42 نفس المرجع، ص: 7.

43 نفس المرجع ، ص: 10.

44 نفس المرجع، ص: 10.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : http://www.doi.org/10.63585/GFYJ7465
Volume 2 Issue 8
N:10 AUGUST 2026
ISSN : 3119-6411

مبيان توضيحي: تطور العرض المدرسي بجهة فاس-مكناس، 2014-2021

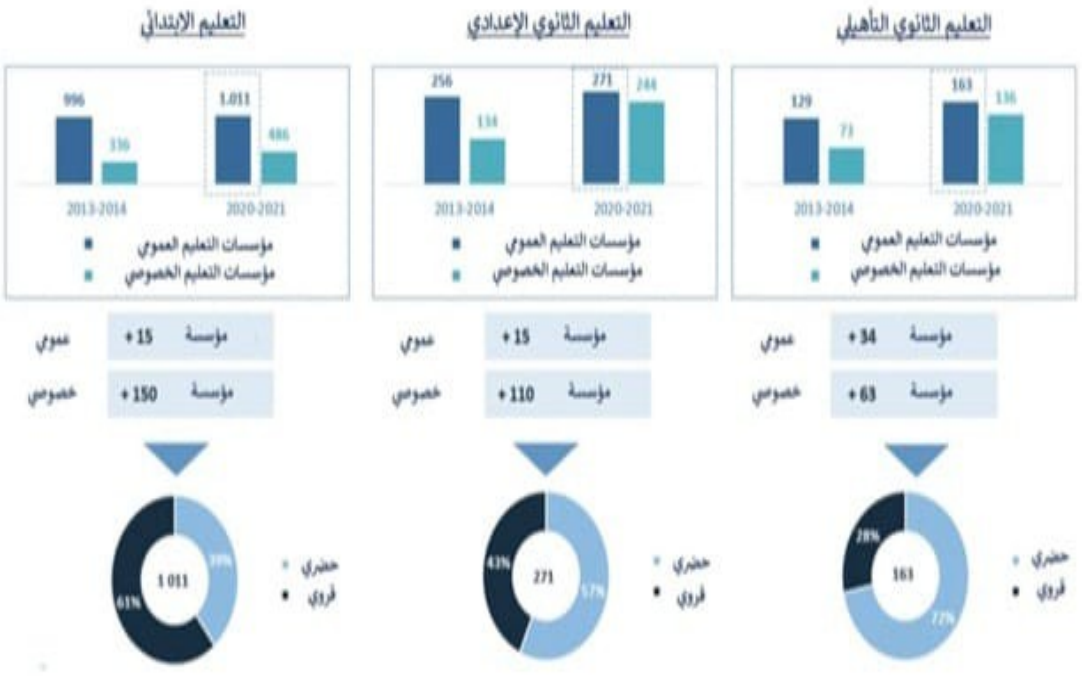

مصدر: اعداد برنامج التنمية الجهوية لجهة فاس-مكناس 2022-2027، تقرير المرحلة الأولى: التشخيص الترابي

كما عرف قطاع التعليم على المستوى الجهوي مجموعة من الاستثمارات في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية و الاجتماعية 2016-2023 المنجزة أو في طور الإنجاز في جميع عمالات وأقاليم الجهة، إذ إن أغلبية مشاريع التعليم منجزة في إقليمي تاونات وبولمان، أي 76 % من إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع، بالإضافة إلى ذلك، فإن 24 % من الميزانية المتبقية تتعلق بمشاريع في طور الإنجاز على مستوى الجهة[45].

مبيان توضيحي: توزيع استثمارات برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية المنجزة أو في طور الإنجاز، في مجال التعليم حسب العمالة والإقليم، بالألف درهم[46]

45 تقرير: المغرب نجح في تنويع مصادر الإنتاج والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/06/09: أنظر: تقرير: المغرب نجح في تنويع مصادر الإنتاج والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

46 تقرير: المغرب نجح في تنويع مصادر الإنتاج والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/06/09: أنظر: تقرير: المغرب نجح في تنويع مصادر الإنتاج والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

مصدر: عداد برنامج التنمية الجهوية لجهة فاس-مكناس 2022-2027، تقرير المرحلة الأولى: التشخيص الترابي.

غير أن تنزيل هذه البرامج في علاقة مع قطاع التعليم تعيقه مجموعة من الإشكالات والإكراهات التي تحول دون تحقيق حكامة ترابية للمنظومة التربوية وعلى رأسها التمويلات المالية الكافية للمشاريع من جهة، ومن جهة أخرى محدودية استقلالية هياكل المؤسسات قطاع التربية والتكوين الجهوية والإقليمية والمحلية، حيث لازالت الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية تتمتع بسلطات وظيفية محدودة أمام سلطات واسعة للمركز، بالإضافة إلى ضعف التنسيق فيما يتعلق بالتنظيم الترابي للمنظومة الشيْ الذي يؤثر بشكل أو بآخر على الحكامة الترابية للمنظومة التربوية[47].

ولتجاوز هذه الإشكالات يتطلب النظر بالأساس في:

- تجاوز ضعف التنسيق فيما يتعلق بالتنظيم الترابي للمنظومة والتراجع عن اللامركزية الوظيفية نحو اللامركزية الترابية للمنظومة؛
- ترسيخ وبشكل جلي عن اللامركزية واللاتمركز الإداري والاستقلال الإداري بالمنظومة التربوية؛
- ترسيخ آليات التدبير الجديد من قبيل الشراكة والتعاقد بهدف تكثيف الجهود على

المستوى الترابي بين الجماعات الترابية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين مؤسساتها؛

- إدماج الإدارة الرقمية في سيرورات الحكامة الترابية للمنظومة لما توفره من إمكانيات القيادة والتوجيه والتتبع والتقييم[48].

خاتمة

وختاما لما سبق، يمكن القول على أن برامج التنمية الجهوية تستطيع أن تؤثر بشكل إيجابي وملموس في التنمية الجهوية والحكامة الترابية عموما وفي الحكامة الترابية للمنظومة التربوية خصوصا؛ كونها تقدم رؤية استراتيجية مستقبلية للجهة تراعي من خلالها امكانياتها والصعوبات التي تعيق تنزيل السياسات العمومية على المستوى الترابي وتجد سبلا لتجاوزها من خلال تحديد مشاريع وبرامج تخدم الجهة وتجعلها مجالا للنهوض بالتنمية المستدامة والمندمجة وترسخ الديموقراطية التشاركية وحق التمدرس للجميع.

كما يمكن اعتبار الجهات الفاعلة في مسلسل الحكامة الترابية التربوية والتي تتمثل أساسا في الجماعات الترابية والوزارة الوصية على التعليم العمومي والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين هياكل حيوية في ترسيخ هذه الحكامة عن طريق عملية التنسيق والتعاضد عند وضع استراتيجياتها وعند العمل على تنفيذ هذه الأخيرة على أرض الواقع من خلال وضع الأسس المرجعية الكفيلة بتأطير العمل المشترك بينهم؛ تحدد أدوار ومهام والتزامات ومجالات العمل لكل طرف، وتوفير الموارد المالية الكفيلة في تحقيق تنزيل المشاريع المزمع إنجازها، وكذا الموارد البشرية القادرة على تنزيل هذه السياسات على المستوى الترابي.

المراجع المعتمدة

47 Economie : Le Maroc renforce sa position de leader dans l'énergie renouvelable et se classe deuxième dans le monde arabe en matière d'attractivité des investissements. 09/06/2026 : Le Maroc renforce sa position de leader dans l'énergie renouvelable et se classe deuxième dans le monde arabe en matière d'attractivité des investissements. | Express TV

48 Economie : Le Maroc renforce sa position de leader dans l'énergie renouvelable et se classe deuxième dans le monde arabe en matière d'attractivité des investissements. 09/06/2026 : Le Maroc renforce sa position de leader dans l'énergie renouvelable et se classe deuxième dans le monde arabe en matière d'attractivité des investissements. | Express TV

النصوص القانونية

- الدستور المغربي 2011 الصادر بتنفيذه الظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، ج.ر. الجمعة 28 من رجب 1432(29 ليونيو 2011)؛
- القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 صادر في 7 يوليو 2015، ج.ر عدد 6380، 6 شوال1436، 23 يوليوز2015، ص. 6585؛
- القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والاقاليم الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.84 صادر في7 يوليو 2015، ج.ر عدد 6380، 6 شوال1436، 23 يوليوز2015، ص.6625؛
- القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 7 يوليو 2015، ج.ر عدد 6380، شوال1436، 23 يوليوز2015، ص.6660؛
- مرسوم رقم 2.17.618 صادر في 18 من ربيع الآخر1440(26 دجنبر2018) بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6738-19 ربيع الآخر1440(27 دجنبر2018)، ص.9787؛
- المرسوم رقم 2.16.299 المتعلق بتحديد مسطرة اعداد برنامج التنمية الجهوية و تتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده صادر في 29 يونيو2016، عدد 6482، ص 5341؛
- قرار لوزير التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي رقم 460-18، الصادر في 12 فبراير 2018، المتعلق بتفويض بعض الاختصاصات للأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين؛
- برنامج التنمية الجهوية، دليل منهجي للإعداد و التنفيذ والتتبع والتحيين والتقييم، المملكة المغربية، وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات الترابية، سلسلة دليل المنتخب، 2022؛
- دليل اللامركزية واللاتمركز بقطاع التربية والتكوين، منشورات وزارة التربية الوطنية، مديرية الشؤون القانونية والمنازعات، مصلحة التوثيق والنشر، يوليوز2013.

مؤلفات:

- جميل حمداوي، التدبير البيداغوجي والنجاح المدرسي، المكتبة الشاملة الذهبية، ط1 2016؛
- علي الكاسمي، دور المجالس الجماعية في حماية الحق في التعليم على ضوء المستجدات القانونية والدستورية، الجماعات الترابية وحقوق الإنسان، منشورات مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية، ط1-2017؛
- اللامركزية واللاتمركز في قطاع التربية الوطنية: تجربة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، دراسات للمجلس الأعلى للتربية والتكوين، يوليوز 2007.

مقالات:

- المصطفى أمغزول، تفعيل ورش الجهوية المتقدمة بقطاع التربية الوطنية بين الكائن والممكن، معارف تربوية، مجلد 1،عدد 4، 2019؛
- ثرية اقصري، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح وآليات تنزيلها، معارف تربوية، عدد3، 2018؛
- عبد الواحد بلقصري، دور برنامج التنمية الترابية في تحقيق التنمية الترابية بجهات المغرب، موقع بناصا،28 دجنبر 2021؛
- محمد احمد بنيس، المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، مجلة معارف تربوية، العدد الأول 2018.

الوثائق الرسمية

- الرؤية الاستراتيجية 2015-2023، الصادر من المجلس الأعلى للتربية والتكوين، المكلة المغربية، 2015،
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين، منشورات اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، المملكة المغربية، 2000.
- برنامج التنمية الجهوية لجهة الدار البيضاء-السطات 2022-2027، ملخص؛
- Abhatoo : برنامج التنمية الجهوية 2022-2027 لجهة الدار البيضاء ـ سطات المؤشر عليه من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية
- البرنامج التنمية الجهوية 2022-2027 لجهة الدار البيضاء-السطات مؤشر عليه من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، المملكة المغربية، جهة الدار البيضاء-السطات، يوليوز 2023 ؛ https://casasettat.ma/uploads/pdf/VA-Synthese-PDR-2022-2027.pdf

- اعداد برنامج التنمية الجهوية " جهة فاس-مكناس"2022-2027 تقرير المرحلة الأولى: التشخيص الترابي، المملكة المغربية، جهة فاس – مكناس، مارس 2023؛
- تقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس، المجلس الأعلى التربية والتعليم والبحث العلمي، المملكة المغربية، 19 يوليوز2019.